أكدا أهمية العمل على ترسيخ أركان الأمن والسلم الإقليمي

من خلال إيجاد مسار واضح للسلام الدائم والشامل والعادل على أساس «حلّ الدولتين»

رئيس الإمارات وولي عهد السعودية يبحثان العلاقات الأخوية والتطورات الإقليمية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي مستقبلا صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد رئيس الإمارات (واس)

الريــاض ــ وكالات: بحــث صاحب السـمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة مع صاحب السـمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، العلاقات الأخوية الراسخة ومختلف جوانب التعاون الإستراتيجي والعمل المشترك بين البلدين.

ووفق وكالة الأنباء الاماراتية (وام) تناول الجانبان خلال اللقاء الذي جرى في الرياض عددا من القضايا الإقليمية والدوليــة التــي تهـم البلديــن خاصة المستجدات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسـط وفي مقدمتهـا التطورات في الأرض الفلسـطينية المحتلة والجهود المبذولـة تجـاه تداعياتهـا الأمنيـة والإنسانية.

وأكد الرئيس الاماراتي وولي العهد السعودي في هذا السياق أهمية العمل على ترسـيخ أركان الاسـتقرار والأمن والسلم الإقليمي من خلال إيجاد مسار واضح للسلام الدائم والشامل والعادل الذي يقوم على أساس «حل الدولتين» لما فيه مصلحة جميع شـعوب المنطقة ودولها.

وأقام صاحب السـمو الملكي الأمير محمـد بن سـلمان مأدبة غـداء تكريما لأخيه صاحب السـمو رئيس الامارات والوفد المرافق.

وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد وصل إلى الرياض امس في زيارة أخوية إلى المملكة العربية السـعودية الشقيقة، حيث كان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، في مقدمة مستقبلي سـموه لدى وصوله والوفد المرافق، مطار الملك خالد الدولي.

مجلس التعاون الخليجي: الاحتلال مستمر في زعزعة أمن المنطقة.. و21 ألف طفل في غزة يعانون من إعاقات

تنديد بمساعي إسرائيل لضم الضفة.. والإمارات: يعرّض اتفاقات التطبيع للخطر

عائلة فلسطينية تنقل أمتعتها أثناء إجلائهم جنوباً من غزة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أثارت التصريحات والمواقف التي أدلى بها وزير المالية بحكومة الاحتلال الاسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش حول «تعميق الاسـتيطان وضم الضفـة الغربية وتحريضه على السلطة وحقوق الشعب الفلسطيني»، موجة واسعة من الإدانات والرفض، حيث اعتبـرت دولـة الإمـارات عمليات الضم الإسـرائيلية في الضفـة الغربية المحتلة «خطا أحمر».

وأشارت مسـاعدة وزير الخارجية الإماراتي للشؤون السياسـية لانا نسيبة، في بيـان وفق وكالـة «فرانس بـرس»، إلـى أن «ضـم (أراض) في الضفة الغربية سيشكل خطا أحمر بالنسبة للإمارات».

ودعت الإمارات إسرائيل إلـى وقف خطـط الضم في الضفـة الغربيـة المحتلـة، محـذرة من أنها سـتقوض بشـكل خطيـر اتفاقيـات التطبيـع (الإبراهيمية) التي أرست العلاقات بين الجانبين في العام 2020، وفق نسيبة.

وقالت المسؤولة الإماراتية إنه «منذ البداية، نظرنا إلى الاتفاقيات كوسـيلة تمكننا من الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني وتطلعه المشروع إلى إقامة دولة مستقلة».

وأضافت أن «المقترحات الخاصـة بضـم أجـزاء من الضفـة الغربيـة، والتـي يقال إنها قيد النقاش داخل الحكومـة الإسـرائيلية، تأتـي فـي إطـار مسـعى يهدف، بكلمات أحد الوزراء الإسرائيليين، إلى دفن فكرة الدولة الفلسطينية».

واعتبـرت أن الضـم «سيقوض بشدة رؤية وروح الاتفاقيات، وينهي مسـاعي الاندمـاج الإقليمـي، ويغير الإجماع الواسع على المسار الـذي يجب أن يسـلكه هذا الصـراع ـ أي قيـام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وازدهار وأمن».

كمـا نـدد الأمـين العـام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي بأشد العبارات الدعوات الخطيرة والمشبوهة الصادرة عن أحد وزراء حكومة قوات الاحتلال الإسـرائيلية، الراميـة إلى تعميـق الاسـتيطان وضم الضفة الغربية المحتلة.

وقال البديوي، في بيان، إن هذه الدعوات التحريضية تؤكد نهج الاحتلال المتواصل والممنهج فـي زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، بما يعكس إصراره على تقويض فـرص السـلام، وتحديـه الصارخ للمواثيق الدولية، واستمراره في انتهاك كافة القوانين والأعراف.

ودعا الأمين العام المجتمع الدولي إلـى اتخاذ إجراءات فورية ورادعـة لوقف هذه الدعـوات التحريضيـة والممارسات الخطيرة لقوات الاحتلال الإسرائيلية، مؤكدا في الوقت ذاته وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشـعب الفلسـطيني الشـقيق فـي مواجهة هـذه التصريحات والممارسـات العدوانيـة، وفي دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفـي مقدمتهـا إقامة دولته المسـتقلة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربـين الفلسـطينية تصريحـات سـموتريتش، وقالـت الـوزارة فـي بيان صحافـي إنهـا «تعتبر تلك التصريحات امتدادا لسلسلة الدعـوات التحريضية التي يمارسها أكثر من مسؤول من حكومة الاحتلال تندرج في إطار ارتكاب المزيد من جرائم الاستيطان والضم والإبادة والتهجير لشعبنا».

وأكدت الوزارة أن جميع إجـراءات الاحتـلال أحادية الجانـب غيـر القانونيـة ومخططاتـه لتغيير الواقع التاريخـي والسياسـي والقانوني القائم في الضفة المحتلة بمـا فيها القدس لن ينشـئ حقـا للاحتـلال في الأرض الفلسطينية المحتلة ويعتبر غير شرعي وباطلا مـن أساسـه واسـتخفافا بالإجمـاع الدولـي الرافض لجرائم الاحتلال والاستيطان بجميع أشكاله.

مـن جهتها، نددت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالتصريحـات، وقالـت في بيان ان مخططات الاحتلال ومشاريعه الاستيطانية لن تحقق له الأمـن المزعوم بل ستقوده إلى مزيد من التحدي والمواجهة.

وأكـدت الحركـة ان تصريحـات سـموتريتش تكشـف نهـج حكومـة الاحتلال الفاشية وسياستها الاسـتيطانية، مضيفـة ان الشعب الفلسطيني سيبقى صامـدا ومتمسـكا بثوابته وحقوقه التاريخية.

وقالـت ان محـاولات الاحتـلال فـرض وقائـع علـى الأرض وإلغـاء حـق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس لـن تنجـح، داعيـة «الأمة وأحـرار العالم إلى الوقوف ضد السياسات الاستعمارية التـي تهـدف إلـى تصفيـة القضية الفلسطينية».

من جهة أخـرى، أعلنت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة للأمم المتحدة أمس أن نحو 21 ألف طفل على الأقل في قطاع غزة أصبحوا يعانون من إعاقات منذ اندلاع الحرب.

وأضافت أن نحو 40,500 طفل أصيبوا بجروح مرتبطة بالحـرب خـلال العامـين الماضيـين، تحولت أكثر من نصفها إلى إعاقات دائمة.

وفي سياق متصل، قالت وزارة الصحة الفلسطينية في غـزة إن 6 حـالات وفاة جديدة سجلت خلال 24 ساعة بينهم طفل، نتيجة المجاعة وسوء التغذية، وبذلك يرتفع إجمالـي ضحايا المجاعة في القطاع إلى 367 شهيدا، من بينهم 131 طفلا.

وأكدت وزارة الصحة أن الأزمة الإنسـانية مسـتمرة في التفاقم بسـبب الحصار الإسرائيلي ونقص الإمدادات الغذائيـة والطبية، مطالبة المجتمع الدولي ومؤسسات الإغاثـة بـ «تدخـل فوري وعاجل».

من جهتـه، قـال رئيس الـوزراء البريطانـي كيـر سـتارمر: ان الوضـع بغزة مـروع والمجاعـة من صنع الإنسـان، وأتحدث مع قادة العالم بهذا الشـأن. وأضاف سـتارمر، فـي تصريحـات صحافيـة: نعمل على وقف إطـلاق النار بغـزة وتدفق المسـاعدات والإفـراج عـن الأسرى ووضع خطة سلام نحو حل الدولتين.

وطالب ستارمر إسرائيل بالسـماح لـوكالات الإغاثة بإدخال وتوزيع المساعدات المنقذة للحياة في قطاع غزة، مضيفا ان المعابر البرية هي الطرق الوحيدة المسـتدامة لإيصال المساعدات إلى غزة بالكميات المطلوبة.

إلى ذلك، أطلقت إسرائيل قمـرا اصطناعيـا جديـدا للتجسـس، فيمـا وصفـه وزير دفاعها يسرائيل كاتس أمس بأنه رسالة موجهة إلى أعدائها بأنهم تحت المراقبة المستمرة. وقال كاتس على منصة «إكـس»: «إن إطلاق القمر الاصطناعي أوفيك 19 أمس إنجاز على أعلى مستوى عالمي. إن عددا قليلا من الدول يمتلك مثل هذه القدرات».

وأضـاف «هـذه أيضـا رسـالة إلى جميـع أعدائنا، أينما كانوا، نحـن نراقبكم في جميـع الأوقات وفي كل موقف».

أنباء لبنانية

تهديد إسرائيلي بضرب 120 هدفاً في مختلف المناطق في حال الإخلال بوقف النار

جلسة الجمعة قائمة بعد «مخرج» ملحق بجدول الأعمال وبري «يفرمل» شريكه

البطريرك الماروني بشارة الراعي مترئساً اجتماع مجلس المطارنة الموارنة في «الديمان»

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

يمضي العد التنازلي لموعد جلسـة الحكومة في القصر الجمهوري ببعبـدا الجمعة، على وقع كثافـة الاتصالات والتحركات، تحت شعار ضبط ايقاع الجلسة الخاصة بعرض خطة الجيش لحصر السلاح بيد الدولة، والتأكيد على مضي الحكومة فـي خطواتها نحو العبور إلى الدولة ذات السيادة الكاملة على أراضيها دون شريك، والتي تمتلك وحدها قرار الحرب والسلم. واليوم، هناك إجماع لبناني على ان سلاح أحد طرفي «الثنائي»، أي «حزب الله»، يقف في وجه قيام الدولة، ويحول دون حصولها على مساعدات دولية مشروطة بعدم وجود سلاح غير شرعي على الأراضي اللبنانية.

وبات معلوما ان الحكومة ماضية فـي قراراتهـا، مع السعي من قبل أهل السياسة في الداخل، إلـى عدم تظهير القـرارات وكأنها موجهة ضد فريق «الثنائي». وللغاية نشط الوسـطاء على خطي القصر الجمهوري والسـرايا، وفي طليعتهم نائب رئيس مجلس النـواب الياس بو صعب، مع سعي إلى إدخال بنود إضافية على جلسة الحكومة الجمعة، وعدم حصرها بالاستماع إلى خطة الجيش لحصر السلاح، الذي سيعرضها قائده العماد رودولف هيكل. وهذا ما حصل أمس الأربعاء، بصدور ملحق خاص بجدول أعمال الجلسة، عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وتمت إضافة بنود إلى جدول الأعمال، من أجل تأمين حضور وزراء «الثنائي»، والاستماع والنقاش وصولا إلى مخارج، تتيح المضي في تنفيذ قرارات الحكومة، مع ربطها بالحصول على مقابل من الجانب الإسرائيلي عن طريق الوسيط الأميركي.

توازيا، يمضي رئيس مجلس النواب نبيه بري في مسـعاه لإمساك العصا من منتصفها، بحث فريقه السياسـي على المشاركة في جلسة الحكومة، وتكريس حـق الاعتراض في الشـارع ضمن ضوابط، في طليعتها عدم تعريض السلم الأهلي إلى الخطر، وعدم الظهور في موقع المواجهة مع شريحة معينة. وليس سرا ان رئيس المجلس لا يجاري شريكه في «الثنائـي» بالذهاب بعيدا في الاعتراض بخطوات عملانية على الأرض، بـل يؤثر ترك معالجة الأمور في السياسة. وللغاية أطلـق محركاته في كافة الاتجاهات، ضمن سقوف لا يرضى النـزول عنها، وفي طليعتها رفضه منه أهالي القرى الحدودية من العودة، والقبول بإقامة منطقة اقتصادية عازلة فوق أراضيهم.

وفي وقت بات من الواضح والأكيد ان الحكومة ليست في وارد التراجع عن قراراتها، مع إبداء المرونة في العمل على إيجاد مخارج مقبولة من الجميع، فإن «حزب الله» رفع من سـقف التصعيد إلى حد التلويح بوقف التعاون مع إجراءات الجيش جنـوب الليطاني، الأمر الذي يعني وفق المصادر الرسمية، الذهاب إلى مواجهة مع احتمال تجدد الحرب الإسرائيلية على لبنان، او تصعيـد الغارات التدميرية.

وفي هذا السـياق، كشفت معلومات مـن مصادر عدة لـ «الأنباء» عن ان الجانب الرسمي اللبناني تلقى تحذيرات عبر موفدين دوليين، من ان إسرائيل سـتبادر إلى ضرب 120 هدفا في مختلف أنحاء البلاد دفعة واحدة، في حال شن «الحزب» هجمات ضد الجيش الإسرائيلي سواء في الداخل اللبناني، أي في المناطق التي تحتلها إسرائيل، أو في الضفة الأخرى من الحدود.

وتحدث مصدر رفيع عن «ان المراهنة على التعطيل والمماطلة قد لا تكون في محلها مع التغير الكلي للظروف الإقليمية، حيث ان توقف الحرب من خلال اتفاق وقف اطلاق النار في نوفمبر الماضي، جاء كشـرط لتنفيذ هذه الخطوات الأمنية المطلوبة والتي تكرست في خطاب القسم الرئاسـي، والبيان الوزاري للحكومة. ولـم ينجح رفض «الثنائي» في تغيير مسار الأمور سواء في الانتخاب الرئاسي او اختيار رئيس الحكومة».

مجلس المطارنـة الموارنة برئاسة البطريرك الكاردينال بشـارة الراعي، أصدر بيانا عقب اجتماعه الشهري بالديمان (شمال لبنان) جاء فيه: «في هذه الأيام العصيبة، تنامي الشعور بوجوب الإفـادة من الظروف المتاحة عربيا ودوليا لاستعادة السـيادة على كامل الأراضي، والتوحد حول مؤسسات الدولة تأكيدا لإرادة النهوض الإصلاحي للدولة». ورحـب المطارنة، بـ«التوافق الدولي على التمديد لقوة اليونيفيل»، آملين «تلقيها الدعم الكافي ليكون هذا التمديد الأخير خاتمة مناسبة نصرة للبنان بالتآزر مع جيشه وقواه الأمنية».

وحيوا «الجهود التي تبذلها المؤسسة العسكرية»، متقدمين من قيادة الجيـش بالتعازي بشـهدائه. وتمنوا «حسـن الإعداد للاتصـال والتواصل بين بيروت ودمشق سواء على صعيد ترسيم الحدود وأمنها ومسألة اللبنانيين في السجون السورية».

في الجنوب، ذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسـمية اللبنانية، «أن دوي الانفجار الذي سـمع في منطقة بنت جبيل أمـس الأول، تبين انه ناجم عن توغل قوة عسكرية معادية في اتجاه سـفح جبل الباط عند الأطراف الجنوبية لبلدة عيترون، حيث عمدت إلى نسـف منزل في المنطقة على بعد مئات الأمتار من موقع جل الدير المحتل». وألقت مسيرة قنبلة صوتية باتجاه مواطنين في بلدة حولا، كانوا يهمون بنقل اثاث منازلهم. واستهدفت مسيرة اسرائيلية سيارة في ساحة بلدة ياطر ادت إلى سقوط قتيل.

وفي الجنوب أيضا، نشرت «اليونيفيل» على موقعها بيانا عن «هجـوم على قوات حفظ السـلام أثناء إزالة العوائق» جاء فيه: «ألقت مسيرات تابعة للجيش الإسرائيلي أمس الاول، أربع قنابـل بالقرب من قوات حفظ السلام التابعة لليونيفيل أثناء عملها على إزالة عوائق تعرقل الوصول إلى موقع للأمم المتحدة قرب الخط الأزرق».

وأضافت: «يعد هذا الهجوم من أخطر الهجمات على أفراد اليونيفيل وممتلكاتهم منذ اتفاق وقف الأعمال العدائية في نوفمبر الماضي».

وتابعت: «سـقطت قنبلة واحدة على بعد 20 مترا، وثلاث قنابل أخرى علـى بعد نحو 100 متر من أفراد وآليات الأمم المتحدة. وشوهدت المسيرات وهي تعـود إلى جنوب الخط الأزرق». وقالت: «كان الجيش الإسرائيلي قد أبلغ مسبقا عن أشـغال اليونيفيل في إزالة العوائق فـي المنطقة الواقعة جنوب شـرق بلدة مروحين. وحرصا على سلامة قوات حفظ السلام عقب الحادث، تم تعليق الأشغال التي كانت تجري».

وختم: «إن أي أعمال تعرض قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وممتلكاتها للخطر، وأي تدخل في المهام الموكلة إليها، أمر غير مقبول، ويمثل انتهاكا خطيرا للقرار 1701 والقانون الدولي. وتقع على عاتق الجيش الإسرائيلي مسؤولية ضمان سلامة وأمن قوات حفظ السلام التي تؤدي المهام التي كلفها بها مجلس الأمن».